كلية : الآداب

القسم او الفرع : اللغة العربية

المرحلة: الثانية

أستاذ المادة : أ.م.د. إسراء صلاح خليل

اسم المادة باللغة العربية : نحو

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Grammar

اسم المحاضرة الثامنة عشر باللغة العربية: اشتغال العامل عن المعمول

اسم المحاضرة الثامنة عشر باللغة الإنكليزية :

محتوى المحاضرة الثامنة عشر

اشتغال العامل عن المعمول

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْـهُ بِنَصْبِ لَفْظِـهِ أَوِ الْمَحَلّ
فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَـدْ أُظْـهِرَا

الاشتغال هو : أن يتقدَّم اسم ، ويتأخر عنه فعل قد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم ، أو في سَبَبِيَّه – وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق – **فمثال المشتغل بالضمير** : زيداً ضربتُه ، وزيداً مررتُ بِهِ . فالفعل (ضرب) اشتغل عن الاسم السابق (زيداً) بالضمير العائد إلى (زيد) فنصب الضمير لفظاً . أما الفعل (مَرَّ) فانشغل أيضاً عن الاسم السابق (زيداً) بالضمير العائد إلى (زيد) ولكنه لم يتوصل إلى الضمير بنفسه ، كما في (ضربته) بل توصَّل إلى الضمير بواسطة حرف الجر ؛ ولذا عمل النصب فيه محلاً لا لفظاً ، فالضمير : مجرور لفظاً منصوب محلاً .

ومثال المشتغل بالسَّبَبِيّ : زيداً ضربتُ غلامَهُ . فالفعل (ضرب) اشتغل عن الاسم السابق (زيداً) بالاسم الظاهر (غلامَه) ؛ لأنه سببيٌّ للاسم السابق ؛ وذلك لاشتماله على ضمير يعود إلى (زيداً) .

ولولا ذلك الاشتغال لعمل الفعل في ذلك الاسم المتقدِّم ونصبه على أنه مفعول به متقدِّم ، نحو : زيداً ضربتُ ، ونحو : بزيدٍ مررتُ . في هذا المثال توصَّل الفعل إلى (زيد) مباشرة بحرف الجر فيكون الجار والمجرور (بزيد) في محل نصب .

* **المراد بالسَّبَبِيّ** : كلُّ شيءٍ له صِلَةٌ ، وعلاقة بذلك الاسم سواء كان صِلَة قرابة ، أم صَداَقة ، أم عمل ، أم غير ذلك من أنواع الصلات . *

– ما حكم نصب الاسم المشتغل عنه ؟ وما العامل في نصبه ؟

– إذا وُجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة في السؤال الأول فيجوز لك نصب الاسم المشتغل عنه .(ذكر النحويون خمسة أوجه في نصبه ، ورفعه سيأتي بيانها إن شاء الله) .

أما ناصبه (العامل) فاختلف النحويون فيه على النحو الآتي :

1– ذهب الجمهور : إلى أنَّ ناصبَه فعلٌ مُضْمَرٌ وجوباً يُفسِّره الفعل المذكور .

فيُضْمَرُ وجوباً ؛ لأنه لا يُجمع بين المفسِّر والمفسَّر ، وهذا الفعل المحذوف على نوعين :

أ– أن يكون مشاركاً للمذكور في لفظه ومعناه ، وذلك إذا كان الفعل ناصباً للضمير نفسه (لفظاً ومحلاً) نحو : زيداً ضربتُه ، والتقدير : ضربتُ زيداً ضربتُه .

ب- أن يكون مشاركاً له في معناه دون لفظه، وذلك إذا كان الفعل ناصباً للضمير محلاً، نحو: زيداً مررت به ، والتقدير : جاوزتُ زيداً مررت به .

ورأي الجمهور هذا هو ما ذكره الناظم في البيت الثاني .

2- ذهب الكوفيون: إلى أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ،واختلفوا في ذلك:

أ- ذهب قوم إلى أن الفعل المذكور عَمِل في الضمير ، وفي الاسم السابق معاً ؛

فإذا قلت : زيداً ضربته فإنّ (ضربت) قد نصب الاسم السابق (زيداً) ونصب كذلك الضمير (الهاء) وهذا المذهب مردود؛ لأن العامل الواحد لا يعمل في الاسم الظاهر، وفي ضميره معاً.

ب- وذهب قوم إلى أن الفعل عاملٌ في الاسم الظاهر ، والضمير مُلْغًى .

وهذا المذهب مردود أيضاً ؛ لأن الأسماء لا تُلْغَى بعد اتصالها بالعوامل .

- ما أركان الاشتغال ؟ وما شروط كل ركن ؟

- أركان الاشتغال ثلاثة هي :

1- المشغول عنه ، أو (المشتغل عنه) وهو الاسم المتقدِّم .

2- المشغول ، وهو الفعل المتأخِّر .

3- المشغول به ، وهو الضمير الذي تعدَّى إليه الفعل بنفسه ، أو بالواسطة .

أما شروط المشغول عنه فخمسة ، هي :

أ- ألاّ يكون متعدِّدا لفظاً ومعنى ، بل يكون اسماً واحداً ، نحو: زيداً ضربته ، أو يكون متعدداً في اللفظ دون المعنى ، نحو : زيداً وعمراً ضربتهما ؛ وذلك لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد . أما إنْ تعدّد في اللفظ والمعنى ، نحو : زيداً درهماً أعطيته ، فلا يصح .

ب- أن يكون متقدِّماً. فإن تأخّر، نحو: ضربتُه زيداً، فليس من باب الاشتغال. فإنْ نصبتَ (زيداً) كما في المثال فهو بدل من الضمير، وإن رفعته (زيدٌ) فهو مبتدأ، والجملة قبله خبر .

ج- قبوله الإضمار ؛ ولذلك لا يصح الاشتغال عن الحال ، ولا التمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر ، مثل : حتى ، والكاف ، ومُذ ، ومُنْذُ ، والتاء ، ورُبَّ ؛ لأنها لا تقبل الإضمار .

د- أن يكون مُفْتَقِراً لما بعده ؛ فقولك: جاءك زيدٌ فأكرمه ، ليس من باب الاشتغال ؛ لأن الاسم (زيد)لم يَحْتَجْ للفعل الذي بعده ؛ لكونه مُكْتَفِياً بالفعل المتقدِّم عليه فَعَمِل فيه الرفع .

هـ- أن يكون صالحاً للابتداء به ،بألاّ يكون نكرة مَحْضَة ،كما في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾ فقوله تعالى:﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾ ليس من باب الاشتغال ؛ لأن (رهبانيةً) معطوف على ما قبله بالواو ؛ ولذلك لا يصح الابتداء بـ (رهبانيّة) ، وأما جملة (ابتدعوها) فهي في محل نصب صفة.

وأما شروط المشغول فاثنان هما :

أ- أن يكون متصلاً بالمشغول عنه .

فإن انفصل منه بفاصل لا يعملُ ما بعده فيما قبله ، كأدوات الشرط ، والاستفهام فليس من باب الاشتغال ؛ ولذلك يجب رفع الاسم المتقدِّم ، نحو : زيدٌ إنْ لَقِيتَه فأكرمْه . وسيأتي توضيح هذا الشرط .

ب- أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلاً متصرفاً ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول . فإن كان المشغول حرفاً ، أو اسم فعل ، أو صفة مُشَبَّهة ، أو فعلاً جامداً كفعل التَّعجّب ، وعسى لم يصح أن تعمل فيما قبلها ؛ لأن هذه العوامل جميعاً ضعيفة لا تَقْوَى على العمل فيما تقدّم عليها .

وأما المشغول به ، فله شرط واحد هو : أَلاَّ يكون أجنبيًّا من المشغول عنه ؛ ولذلك صَحَّ أن يكون المشغولُ به ضميراً عائداً إلى المشغول عنه ، أو اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه ، نحو : زيداً أكرمتُه ، ونحو : زيداً مررت به ، ونحو : زيداً أكرمتُ أخاه .

وجوب نصب الاسم السابق

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

- متى يكون نصب الاسم المشتغل عنه واجباً ؟

- ذكرنا سابقاً أنَّ النُّحاة ذكروا خمسة أوجه في نصب ، ورفع الاسم المشتغل عنه ، **أوَّلها هذا الوجه ، وهو وجوب النصب .**

يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلاّ الفعل ، كأدوات الشرط ، نحو : إنْ ، وحَيْثُمَا ؛ تقول : إنْ زيداً أكرمْتَه أَكْرَمَكَ ، وحيثما زيداً تَلْقَهُ فأَكْرِمْهُ . في هذين المثالين يجب نصب (زيداً) ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ ؛ لأنَّ المبتدأ لا يقع بعد إنْ ، وحيثُما .

وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ بعدها فلا يمتنع عندهم الرفع على الابتداء ، واستشهدوا بقول الشاعر :

لا تَجْزَعِى إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِى

ففي قوله (إنْ مُنْفِسٌ) وقع الاسم المرفوع (منفسٌ) بعد أداة الشرط (إنْ) وهذه رواية الكوفيين وشاهدهم الذي استشهدوا به على وقوع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ، فمنفس عندهم : مبتدأ ، خبره جملة : أهلكته .

أمّا سيبويه وجمهور البصريين فقد رووا هذا البيت بنصب (مُنفساً) على الاشتغال ، والتقدير (إنْ أهلكت منفساً أهلكته) وبذلك تكون (إن) الشرطية قد دخلت على فعل مقدَّر . أما رواية الرفع فيجيب عنها البصريون بقولهم :

إنْ صحَّت هذه الرواية فإن (منفسٌ) فاعل لفعل محذوف يفسِّره الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إن هلك مُنفسٌ .

- ما الأدوات التي تختص بالفعل ؟

- الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع ، هي :

1- أدوات الشرط ،كإنْ ، وحيثما ، كما في المثالين السابقين ، والشاهد الشعري .

2- أدوات التحضيض ، والعَرْض ، نحو : هَلاَّ ، وألاَّ ، وأَلاَ ، ولَوْلاَ ، ولَوْمَا ؛ تقول : هلاَّ زيداً أكرمتَه ، وتقول : أَلاَ زيداً أكرمتَه . فالمثال الأول للتحضيض، والمثال الثاني للعَرْض . (سيأتي بيان الفرق بين التحضيض ، والعَرْض في بابهما في الجزء الرابع إن شاء الله تعالى) .

3- أدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو : هل زيداً أكرمتَه ؟ أما الهمزة فلا تختص بالفعل ، بل يجوز أن تدخل على الأسماء ، والأفعال وإن كان دخولها على الأفعال أكثر ، قال تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ وقال تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ وقال تعالى : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ .

وجوب رفع الاسم السابق

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا ... يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

- متى يكون رفع الاسم المشتغل عنه واجباً ؟

- وجوب الرفع هو الوجه الثاني من الأوجه الخمسة ، **ويجب رفع الاسم المشتغل عنه** في حالتين هما :

1- إذا وقع الاسم السابق بعد أداة تختص بالابتداء ، كإذا الفجائية فإنَّ ما بعدها لا يكون إلا مبتدأ ، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرٌو ، برفع (زيد) على أنه مبتدأ ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن إذا الفجائية لا يقع بعدها الفعل لا ظاهراً، ولا مقدَّراً . وهذا هو مراد الناظم من البيت الأول .

2- إذا وَقَعَ الفعلُ المشتغل بالضمير بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط، والاستفهام ، وما النافية ، نحو : زيدٌ إن لقيتَه فأكرمْه ،وزيدٌ هل ضربتَهُ ، وزيدٌ ما لقيتُه . فيجب رفع (زيد) في هذه الأمثلة ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن هذه الأدوات وما شابهها لا يعمل ما بعدها

فيما قبلها ، وما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسَّر عاملا فيما قبله . وهذا هو مراد الناظم من البيت الثاني . وبعض العلماء يُجيز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ؛ ولذلك أجازوا النصب في الاسم السابق مع الضمير بعامل مقدَّر ، نحو: زيداً ما لقيته .

– هل يَعُدُّ النحويون حالة وجوب الرفع من باب الاشتغال ؟

– اختلفوا في ذلك على النحو الآتي :

1– ابن الحاجب : لم يذكر هذه الحالة أصلاً .

2– ابن هشام : ينصّ على أنه ليس من باب الاشتغال ؛ وذلك لأن ضابط الاشتغال : أنَّ العامل في المشغول به لو تفرّغ من الضمير وسُلِّط على الاسم السابق لعمل فيه ،كما بيَّنا ذلك في س1، أمَّا في هذه الحالة وهي وجوب الرفع فلا يتم هذا الضابط .

3– عدّه بعض العلماء : من باب الاشتغال غير مُكْتَرِثٍ بالضابط السابق . والحقّ هو رأي ابن هشام .

– ما الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؟

– الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع وهي :

1– أدوات الشرط جميعها ، نحو : زيدٌ إنْ لقيته فأكرمْه ، وخالدٌ حيثما تجدْه فأكرمْه .

2– أدوات الاستفهام جميعها ، نحو: زيدٌ أسلَّمتَ عليه ؟ ، وخالدٌ هل أكرمته ؟

3– أدوات التحضيض جميعها ، نحو : زيدٌ هَلاَّ أكرمته ، وخالدٌ أَلاَ تزوره .

4– أدوات العرض جميعها ، نحو : زيدٌ أَلاَ تكرمُه ، وخالدٌ أَمَا تزوره .

5– لام الابتداء ، نحو : زيدٌ لأَنا قد أكرمته ، وخالدٌ لأَنا أحبُّه .

6–كم الخبرية ، نحو : زيدٌ كم ضربته ، وخالدٌ كم نصحتُ له .

7– الحروف الناسخة ، نحو : زيدٌ إنِّي أكرمته ، وخالدٌ كأنَّه أسدٌ .

8– الأسماء الموصولة ، نحو : زيدٌ الذي تكرمُه ، وهندٌ التي رأيتها .

9– الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول ، نحو : زيدٌ رجلٌ أكرمته .

فَرَجُلٌ : اسم موصوف بالعامل المشغول أكرمته ، وجملة أكرمته : صفة .

10– بعض حروف النفي ، وهي (ما) مطلقاً ، نحو : زيدٌ رجلٌ ما ضربته .

أما حرف النفي (لا) فيشترط أن يقع في جواب قسم ،نحو: زيدٌ والله لا أضربُه.

وأمَّا إذا كان حرف النفي (لم) نحو : زيدٌ لم أَضربْه ، أو كان حرف النفي (لا) ولم يقع جواباً للقسم ، نحو : زيد لا أضربُه ، ففي هاتين الحالتين يترجَّح الرفع ، ولا يكون واجباً ؛ لأنها حينئذ تفصل ما بعدها عمّا قبلها .

جواز النّصب ، والرّفع

والنصب أرجح

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ

– متى يكون نصب الاسم المشتغل عنه أرجح من رفعه ؟

– جواز النصب ، والرفع ، والنصب أرجح هو الوجه الثالث من الأوجه الخمسة ، **ويكون النصب أرجح من الرفع** في ثلاث حالات ، هي :

1– إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌ على الطلب ، كالأمر ، والنَّهي ، والدعاء ، نحو : زيداً اضربْه ، وزيداً لا تضربْه ، وزيداً رَحِمَه اللهُ . في هذه الأمثلة يجوز رفع (زيد) ونصبه ، والمختار النصب ؛ وتَرّجح النصب على الرفع لأن الرفع يقتضي أَنْ يكون (زيد) مبتدأ، والجملة الطلبية : خبره ، والأصل في الخبر أَنْ لا يكون جملة طلبية ؛ لأنها لا تحتمل الصِّدق والكذب ، والإخبار بالجملة الطلبية قليل وموضع خِلاف ؛ ولذلك ترجّح النّصب .

2– إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل ،كهمزة الاستفهام ، وما النافية ، ولا النافية ، وإنْ النافية ، نحو : أزيداً أكرمتَه؟ وما زيداً لقيتَه ، ولا زيداً ضربتَه ولا عمراً ، وإنْ زيداً ضربتَه ، بمعنى : ما زيداً ضربتَه . ففي هذه الأمثلة جميعا يترجح النصب مع جواز الرّفع .

3– إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدَّمته جملة فعليّة ، ولم يُفْصَل بين العاطف ، والاسم ، نحو : قام زيداً وعمراً أكرمته . في هذا المثال وقع الاسم المشتغل عنه (عَمْراً) بعد حرف العطف (الواو) وهذا العاطف تقدمته جملة فعلية (قام زيدٌ) ولم يُفصل بين العاطف(الواو) والاسم المشتغل عنه (عمراً) ولذلك ترجّح النصب ؛ ليكون العطفُ عطفَ جملةٍ فعلية على جملة فعلية .

أمّا إذا فُصِل بين العاطف ، والاسم بـ (أمَّا) نحو : قام زيْدٌ وأمَّا عمرٌو فأكرمته ، فالراجح الرفع مع جواز النصب ، أمَّا إذا قلت : قام زيدٌ وأمَّا عمراً فأَكْرِمْه ، فالنصب أرجح ؛ وذلك لأن الاسم وقع قبل فعل دالّ على الطلب.

جواز النصب ، والرفع

على السواء

وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا بِـهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

– متى يتساوى النصب ، والرفع في الاسم المشتغل عنه ؟

– التساوي في الرفع ، والنصب هو الوجه الرابع من الأوجه الخمسة ، **ويجوز التساوي في الرفع** ، **والنصب** في حالة واحدة ، هي : إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدّمته جملة ذات وجهين(أي : جملة صدرها اسم، وعجزها فِعل) نحو : زيدٌ قام وعمراً أكرمتُه . في هذا المثال يجوز النصب، والرفع على السواء، فالرفع مراعاة للصدر (زيد) على أنه مبتدأ، و(عمرٌو) معطوف عليه ، وبذلك تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية . والنصب مراعاة للعجز (قام) ويُنصب (عمراً) على أنه مفعول به لفعل محذوف ، وبهذا تكون قد عطفت جملة فعلية على فعلية .

جواز النصب ، والرفع

والرفع أرجح

وَالرَّفْعُ فى غَيْرِ الَّذِى مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

– متى يكون رفع الاسم المشتغل عنه أرجح من نصبه ؟

– جواز النصب ، والرفع ، والرفع أرجح هو الوجه الخامس من الأوجه الخمسة التي ذكرها النحويون في إعراب الاسم المشتغل عنه ، **ويكون الرفع أرجح من النصب** في غير ما مرَّ بنا من الأوجه الأربعة السابقة (أي : يترجّح الرفع في كلّ اسم لم يُوجَد معه ما يُوجب نصبه ، ولا ما يُوجب رفعه ، ولا ما يرجِّح نصبه ، ولا ما يجوِّز فيه الأمرين على السواء) وذلك نحو: زيدٌ ضربتُه . في هذا المثال يجوز رفع (زيد) على أنه مبتدأ ، وما بعده خبر ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف ، والراجح الرَّفع ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير ، والنصب يحتاج إلى تقدير فعل محذوف ، وما لا يَحْتاج أَوْلى مِمَّا يحتاج .

وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لِمَا فيه من تكلُّف الإضمار والتقدير ، وهذا الرأي ليس بسديد فقد نقل النصب سيبويه ، وغيره من أئمة العربية ، وهوكثير. ومن ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا ﴾ بنصب جنات. ومن ذلك ما أنْشَده أبو السَّعادات ابن الشجري في أماليه :

فَارِساً ما غَادَرُوهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ

بنصب الاسم المشتغل عنه (فارساً) بفعل محذوف يُفسِّره الفعل المذكور بعده ، ولا مُرَجِّحَ للنَّصب ، ولا موجب له في هذا الموضع ؛ فدلّ ذلك على أنّ النصب جائز ، وليس ممتنعاً كما زعموا .

جريان الأوجه الخمسة في الاسم المشتغل عنه
سواء اتصل الضمير بالفعل ، أم انفصل منه

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِى

– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

– **مراده** : أن الأوجه الإعرابية الخمسة السابقة الذكر في الاسم المشتغل عنه لا يُشترط لجوازها أن يكون الضمير متصلا بالفعل ، نحو : زيدٌ ضربته ، بل تجوز كذلك إذا كان الضمير منفصلا من الفعل بحرف جر، نحو: زيدٌ مررت به، أو منفصلا منه بإضافة، نحو: زيد ضربت غلامَه . فتجوز الأوجه الخمسة المذكورة سابقاً سواء أكان الضمير متصلا بالفعل ، أم منفصلا منه بحرف جر ، أم منفصلا منه بإضافة .

العامل (المشغول) يكون
فعلا ، ويكون وَصْفاً

وَسَوِّ في ذَا البَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

– هل يجوز أن يكون العامل (المشغول) ليس بفعلٍ ؟ وما الذي يشترط فيه ؟

– نعم . يكون العامل (المشغول) غير الفعل .

فإذا كان العامل ليس بفعلٍ اُشْتُرِطَ فيه ثلاثة شروط هي :

1– **أن يكون وصفاً** ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول . ويخرج بذلك اسم الفعل فإنه يعمل عمل الفعل ، ولكنه ليس بوصف ، نحو : زيدٌ دَرَاكِه ، فلا يجوز نصب (زيد) لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ؛ فلا يفسِّر عاملا فيه .

2– **أن يكون الوصف عاملا**، ويكون الوصف عاملا: إذا كان بمعنى الحال، أو الاستقبال. ويخرج بذلك الوصف غير العامل ، كاسم الفاعل، أو اسم المفعول الذي بمعنى الماضي، نحو: زيد أنا ضاربُه أمسِ ، فلا يجوز نصب (زيد) لأن الوصف هنا غير عامل ، ولا يعمل فيما قبله فلا يفسِّر عاملا فيه . وهذا هو المراد بقول الناظم : " وصفا ذا عمل " .

3– **أَلاَّ يوجد مانع يمنع الوصف من العمل** ، ومن الموانع كون الوصف مقترناً بـ (أل) لأنَّ (أل) الداخلة عليه موصولة ، والموصولات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، نحو : زيدٌ أنا الضاربه ، فلا يجوز نصب (زيد) بسبب دخول (أل) الموصولة على اسم الفاعل ، والموصولات تقطع ما بعدها عمَّا قبلها فلا يفسِّر عاملا فيها . وهذا هو مراد الناظم بقوله : " إنْ لم يكُ مانعٌ حَصَلْ " .

حصولُ الرَّبْطِ بالأَجْنَبِيِّ المتبوعِ بِتَابِعٍ مُشتملٍ
على ضمير يعود إلى الاسم المشتغل عنه

وَعُلْقَـةٌ حَاصِلَةٌ بِتَـابِـعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الْوَاقِـعِ

– ما المراد بالْعُلْقَة ؟ وما مراد الناظم بهذا البيت ؟

– عرفتَ في باب الاشتغال : أنّ شرط المشغول به : أَلاَّ يكون أجنبياً من المشغول عنه ؛ ولذلك فالمشغول به إمّا أن يكون ضميراً يعود إلى المشغول عنه، أو اسما ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى المشغول عنه ، هذا الضمير يُسمى في اصطلاح النحويين : عُلْقَةً (أي : الْعَلاَقَةُ ، والرَّابِطُ ، والْمُلاَبَسَةُ) .

ومراد الناظم بهذا البيت : أنه كما تَحْصُلُ الملابسة، والربط باتصال الفعل بالضمير، نحو: زيداً ضربتهُ ، ونحو : زيداً مررت به ، وكما تحصل الملابسة والربط بالسَّببيِّ المضاف إلى الضمير ، نحو : زيداً ضربتُ غلامَه ، كذلك تحصل الملابسة ، والربط باسم أجنبّي أُتْبِعَ بتابع مشتمل على ضمير الاسم السابق سواء أكان التابع صفة ، نحو : زيداً ضربت رجلاً يُحِبُّه ، أم كان عطف بيان ،نحو : زيداً ضربت عمراً أباه ، أم كان معطوفاً بالواو (خاصَّة)، نحو : زيداً ضربت خالداً وأخاه . ففي الأمثلة الثلاثة الأخيرة اشتغل الفعل بنصب (رجلاً) و(عمراً) و (خالداً) وهذه الأسماء الأجنبية المشتغل بها أُتْبِعَتْ بصفة ، وهي جملة (يحبه) كما في المثال الأول ، وأُتبعت في المثال الثاني بعطف البيان (أباه) وفي المثال الثالث أُتبعت بالمعطوف (أخاه) وهذه التوابع اشتمل كلّ منها على ضمير يعود إلى الاسم المشتغل عنه (زيداً) فهي بذلك قد جَرَتْ مجرى السَّبَبِيِّ ، وهو الاسم الظاهر المشتمل على ضمير يعود إلى الاسم المشتغل عنه ، نحو : زيداً أكرمتُ أخاه .

– هل يصلح البدل ، والتوكيد لحصول الارتباط بين الاسم المشتغل عنه ، والفعل المشغول ؟ ولماذا ؟

– تقدّم أنّ مما يحصل به الارتباط بين المشغول عنه، والفعل المشغول ثلاثة من التوابع، هي:

1– النعت 2– عطف البيان 3– عطف النَّسَق (بالواو خاصّة) .

أما بقية التوابع ، كالبدل ، والتوكيد فلا يحصل بها الارتباط ؛ لأن البدل على نِيَّة تكرار العامل ؛ ولذلك فإنّ الجملة الأولى تكون خالية من الرابط .

أمَّا التوكيد ، فهو نوعان :

1– توكيد لفظي ، ولا يصلح ؛ لأنه لا يتصل بضمير .

2- توكيد معنوي ، وهو لا يصلح أيضاً ؛ لأن الضمير المتصل به يرجع إلى المؤكَّد لا إلى الاسم المتقدِّم ، نحو : زيد ضربت خالداً نفسَه . فالضمير في التوكيد (نفسه) يعود إلى المؤكَّد (خالد) لا إلى (زيد) ولهذا فلا رابط بين زيد ، والفعل الذي بعده .

وأمّا العطف بالواو دون غيرها ؛ فلأنَّ الواو تفيد معنى الجمع ، وقيل : يجوز أن يكون العطف بغير الواو (كالفاء ، وثمَّ ، وأَو) فقط دون غيرها .

- هل الضمير في باب الاشتغال يرتبط بأشياء أخرى غير الفعل، والسَّبَبِيّ ، والتابع للاسم الأجنبي ؟

- نعم ، فقد يتصل الضمير بما يلي :

1- صلة الاسم المشغول به ، نحو : زيداً ضربتُ الَّذي يكرهه .

2- صلة الاسم المعطوف على المشغول به، نحو: خالدٌ ضربتُ عمراً والذي يحبُّه.

3- صفة الاسم المعطوف على المشغول به ، نحو : خالدٌ ضربتُ عمراً ورجلاً يحبُّه . فالضمير في (يحبُّه) في كلا المثالين يعود إلى خالد.